



The Economic and Educational Impacts of the War on Yemeni Women A Field Study in the Capital City of Sana'a and Al-Hudaydah Governorate(2015-2023)

Amal Ali Ahmed Al-Matari^{1,*}

¹Center for Population Studies - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

*Corresponding author: rosehumumscience2025@gmail.com

Keywords

- | | |
|---------------------|------------------------|
| 1. Economic impacts | 2. educational impacts |
| 3. war | 4. women |
-

Abstract:

This research aims to examine the economic and educational impacts of the war in Yemen from 2015 to 2023 on Yemeni women in the capital, Sana'a, and

Al-Hodeidah governorate. It also seeks to analyze the differences in the degree of these impacts based on variables such as educational level, employment status, job type, and income source. The researcher employed the descriptive method to analyze the theoretical and conceptual aspects, alongside the statistical method for examining the field aspects of the study. Data were collected using a questionnaire as the main tool, and the research sample consisted of 761 women selected through a non-random (purposive) sampling technique.

The key findings revealed a significant increase in the number of women bearing the responsibility of supporting their families, along with a rise in poverty rates among women and the spread of begging, particularly among displaced women. In terms of educational impacts, the results indicated a decline in the efficiency of some teachers due to salary cuts, an increase in the dropout rate of girls from education, particularly displaced girls, as well as girls leaving school due to the lack of textbooks and other school supplies, and early marriage. The war has also contributed to a rise in female illiteracy rates.

الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية دراسة ميدانية على أمانة العاصمة ومحافظة الحديدة

خلال الفترة (2015-2023م)

أمل علي احمد المطري¹ *

¹ مركز الدراسات السكانية- جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: rosehumumscience2025@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. الآثار الاقتصادية
2. الآثار التعليمية
3. الحرب
4. المرأة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب التي شهدتها اليمن خلال الفترة من 2015 إلى 2023 على المرأة اليمنية في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة. كما يسعى إلى تحليل الفروق في حدة هذه الآثار استنادًا إلى متغيرات مثل المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية، طبيعة الوظيفة، ومصدر الدخل. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لتحليل الجانب النظري والمفاهيمي، إلى جانب المنهج الإحصائي لدراسة الجوانب الميدانية. تم جمع البيانات باستخدام استبانة كأداة رئيسية، وشملت عينة البحث (761) امرأة. تم اختيارهن بطريقة غير عشوائية (قصدية). أظهرت النتائج الرئيسية أن هناك زيادة ملحوظة في عدد النساء اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة أسرهن، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر بين النساء وانتشار ظاهرة التسول، خاصة بين النساء النازحات. أما على المستوى التعليمي، فقد كشفت النتائج عن تراجع كفاءة بعض المعلمين والمعلمات نتيجة انقطاع الرواتب، وزيادة نسبة تسرب الفتيات من التعليم، لا سيما بين النازحات، بالإضافة إلى ترك الفتيات الدراسة بسبب نقص الكتب والمستلزمات المدرسية، والزواج المبكر. كما أدت الحرب إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث.

المقدمة:

أوضاع المرأة اليمنية نتيجة الحرب العدوانية، والوقوف على خطورة تلك الآثار على المدى القريب والبعيد، حيث تمثل هذه القضايا محور اهتمام هذه الدراسة في جانبه النظري والميداني.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

المشكلة:

تواجه المرأة اليمنية آثاراً مدمرة جراء العدوان المستمر منذ عام 2015، مما أدى إلى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية. فقد شهدت النساء انخفاضاً حاداً في مستويات الدخل وارتفاعاً في معدلات البطالة والفقر نتيجة تدمير البنية التحتية وفقدان سبل العيش، حيث بلغت نسبة النساء في الوظائف الحكومية (24.4%) عام 2016، فيما لم تتجاوز مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي (6%) عام 2014، وبلغ معدل البطالة بين النساء (26%) (الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2018). وقد أشارت دراسة ناشر (2023) إلى أن نسبة الفقر ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، وأوضحت دراسة شريان (2016) أن النساء، يعانين من تأثيرات الحرب من خلال النزوح وفقدان المعيل وفقدان الوظائف. ومن جهة أخرى، أشار تقرير صندوق الأمم المتحدة (2021) إلى أن النساء أصبحن بشكل متزايد المعيلات الرئيسيات لأسرهن في ظل غياب المعيل الكوري، مما يضيف عبئاً إضافياً عليهن في تلبية الاحتياجات الأساسية، و30% من الأسر النازحة تعولها النساء. وعلى الرغم أن النساء يمثلن قرابة نصف السكان (49.12%) (كتاب الإحصاء السنوي، 2017)، إلا أن نسبة النساء الحاصلات على التعليم الثانوي أو العالي في الفئة العمرية 15-49 عاماً لم تتجاوز (21.2%)، وكانت النسبة أكثر حدة في المناطق

تشهد اليمن منذ عام 2015 تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي نتيجة العدوان، وقد ظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى تنامي المستوى المعيشي والاقتصادي وانعكست آثارها السلبية الوخيمة على الوضع الإنساني، مما اضطر الكثير من اليمنيين إلى الهجرة خارج البلاد بحثاً عن فرص عمل، بينما فقدت العديد من الأسر معيلاًها الأساسي بسبب الحرب، هذه التحولات أدت إلى تغييرات جوهرية في أنماط حياة المرأة اليمنية، وظهرت مشكلات جديدة اقتصادية، واجتماعية وتربوية، لم تكن موجودة من قبل إذ أصبحت تعيش تجربته صعبة وتواجه تحديات كبيرة إلى جانب أدوارها التقليدية، وقد أجبرت هذه الظروف المرأة اليمنية على الخروج إلى سوق العمل، وتحمل أعباء إعالة الأسر، بالإضافة إلى معاناتها من تبعات النزوح وفقدان الممتلكات والسكن. في حين تعيش النساء النازحات في مخيمات تفقر إلى أدنى متطلبات العيش الكريم، من مأوى، ومأكل، وخدمات صحية، في ظل معاناة نفسية وجسدية شديدة. حيث فرضت الحرب واقعاً جديداً أعاد تشكيل أنوار المرأة وطرق حياتها بشكل جذري (أو كسفام اليمن، 2022، ص. 18-19). في المقابل، أدت الحرب إلى تدمير بعض المدارس والجامعات، مما تسبب في زيادة معدلات تسرب الفتيات من التعليم، خاصة في المناطق الريفية (البنك الدولي، 2021)، وأثر سلباً على مشاركتهن المستقبلية في سوق العمل والمجتمع، في حين يُعد التعليم عاملاً رئيسياً في تعزيز القدرات الاقتصادية للنساء، حيث يتيح لهن فرصاً أفضل في سوق العمل، ويسهم في زيادة دخلهن وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية بشكل عام، ومن هذا المنطلق تركز هذه الدراسة على تتبع وتحليل التغيرات التي طرأت على

النساء. إذ تسلط الدراسة الضوء على جوانب لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، كما يقدم رؤى عملية تساعد في تحسين أوضاع المرأة اليمنية في ظل الحروب والصراعات.

الأهمية العلمية:

1. تساهم الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بالآثار المتعددة للحرب على النساء في اليمن، خاصة من حيث البعد الاقتصادي والتعليمي، وتعتبر هذه الفئة من الدراسات قليلة نسبياً؛ مما يجعل البحث إضافة مهمة للأدب الأكاديمي حول تأثير الحروب على الفئات المهمشة، وخاصة النساء.

2. تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً للعوامل الاقتصادية والتعليمية المرتبطة بتأثير الحرب، مما يساعد الباحثين في المجالات ذات الصلة بالحروب والتنمية والعدالة الاجتماعية في فهم أعمق للتبعات المختلفة للحرب على المرأة، ويتضمن ذلك فحص التغيرات في مستويات التعليم، فرص العمل، والدخل.

3. تستند الدراسة إلى بيانات وتحليلات ميدانية دقيقة؛ مما يضيف قيمة علمية من خلال تقديم نظرة شاملة تستند إلى الواقع اليمني. يساهم هذا في تعميق فهم الباحثين للآثار طويلة الأمد للحرب على التنمية البشرية في سياقات مشابهة.

4. يوفر البحث أساساً قوياً للباحثين المستقبليين الراغبين في استكشاف قضايا المرأة في حالات النزاع؛ مما يشجع على المزيد من الدراسات التي تركز على تأثير الحروب على مختلف الفئات الاجتماعية.

الأهمية العملية:

1. يمكن أن تقدم الدراسة توصيات لصناع القرار والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بالشأن اليمني حول كيفية تحسين وضع المرأة في ظل الحروب. من خلال تطوير سياسات

الريفية بنسبة (40%) (الجمهورية اليمنية، وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي، 2013). مما ساهم في اتساع الفجوة بين الجنسين، حيث تراجع تصنيف اليمن إلى المرتبة (155) في مؤشر الفجوة بين الجنسين عام 2021 مقارنة بالمرتبة (115) في عام 2015 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2021). إن هذه النتائج المروعة تعكس واقعاً محبطاً للنساء وتجعل النساء وأطفالهن في اليمن عرضة للفقر والاستغلال في ظل استمرار الحرب. فالمجتمعات التي تعاني من الفقر هي الأكثر عرضة للحرمان من السكن الملائم والمياه النظيفة والغذاء، وتشير التقديرات عمومًا إلى أن هناك حوالي 6.1 مليون امرأة بحاجة إلى هذه الخدمات، وتشير التقديرات أيضًا إلى أن حوالي 4.6 مليون امرأة و5.5 مليون فتاة بحاجة إلى مساعدة عاجلة خلال عام 2021م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2021). ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آثار الحرب على المرأة اليمنية، استشعاراً لمعاناتها الكبيرة جراء الحرب والعدوان المستمر. بالتركيز على المعاناة كمسألة بحثية تستحق الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية.

وتتبع مئة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الآثار الاقتصادية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية؟

2. ما هي الآثار التعليمية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية؟

أهمية البحث: أن الدراسة عن "الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية" يكتسب أهمية كبيرة نظراً لتأثير الحرب العميق على الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة

1. التعرف على الآثار الاقتصادية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية.

2. التعرف على الآثار التعليمية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة الآثار الاقتصادية والتعليمية المتمثلة بالتغيرات التي طرأت على المرأة جراء الحرب.

- الحدود الزمنية: تتمثل بالفترة الزمنية لتنفيذ الدراسة ابتداءً من 2023/6/1 حتى 2024/8/1.

- الحدود المكانية: تتمثل بأمانة العاصمة صنعاء وريفها، ومحافظة الحديدة وريفها.

- الحدود البشرية: تحدد المجال البشري للبحث من النساء اليمنيات عمر (18-70) عام، نساء عاملات، غير عاملات، ربات بيوت، طالبات جامعة، ومنهن نازحات، غير نازحات.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- تعرف الآثار لغة: عُرف في مختار الصحاح الأثر "بقية الشيء، وجمع آثار وأثر، والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء، والتأثير إبقاء الأثر في الشيء، وأثر فيه أثراً، والآثار الأعلام (الرازي، 2007، ص.132). أما المعجم العربي الأساسي (2008) عرف الآثار لغة بأنها جمع أثر ويشير إلى ما يبقى من علامات أو نتائج لشيء ما بعد حدوثه. يمكن أن تشمل الآثار الأثر المادي مثل آثار القدم أو المعنوي مثل تأثير الأحداث على الناس.

تعليمية واقتصادية تسعى لدعم وتعزيز دور المرأة، يُمكن أن تُحدث تأثيرات إيجابية في المجتمع ككل.

2. تساعد الدراسة المؤسسات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على فهم أولويات احتياجات النساء المتأثرات بالحرب، وخاصة فيما يتعلق بفرص التعليم ودعم المشاريع الاقتصادية. يتيح ذلك لهم توجيه جهودهم ومواردهم بشكل أكثر فعالية نحو الفئات الأكثر احتياجاً.

3. توفر الدراسة إطاراً مرجعياً لبرامج إعادة الإعمار التي تراعي تمكين النساء اقتصادياً وتعليمياً في فترة ما بعد الحرب، ويساهم ذلك في تعزيز التنمية المستدامة في اليمن من خلال توفير فرص ملائمة للنساء، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

4. من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النساء، يمكن أن تؤدي الدراسة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بالقضايا المتعلقة بالنساء في فترة الحرب، مما يدفع المجتمع للتفكير في حلول جماعية تساعد في دعم النساء وتحسين ظروفهن.

5. يمكن استخدام نتائج الدراسة لتحسين البرامج التعليمية الموجهة للنساء المتضررات من الحرب، من خلال تحديد المناهج والموارد المناسبة التي تلبي احتياجاتهن وتساعدن في العودة إلى التعليم أو تعزيز مهارتهن المهنية.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب العدوانية على المرأة اليمنية. مع التركيز على كيفية تأثر هذه الفئة الهامة من المجتمع بالحرب، ودراسة الفروق التي يمكن أن تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية.

الأهداف الفرعية:

النزاعات، الكوارث الطبيعية، أو التغيرات السياسية، وبحسب ما أورده حسن (2017) في كتابه التنمية الاقتصادية، أن هذه الآثار تشمل التغيرات في معدلات البطالة، التضخم، الفقر، توزيع الدخل، والقدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى تأثيرات طويلة الأمد على النمو الاقتصادي والاستثمار.

التعريف الإجرائي للآثار الاقتصادية: التغيرات أو

النتائج التي طرأت على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية نتيجة للحرب العدوانية، مثل فقدان مصادر الدخل، اضطرابها للعمل في وظائف غير مستقرة أو شاقة، وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية بسبب تدهور الاقتصاد المحلي وارتفاع معدلات الفقر ومستويات المعيشة في مستوى الأسعار وارتفاع معدلات التضخم والصادرات والواردات.

- الآثار التعليمية: بحسب ما أورده الشافعي (2018)، يفهم مصطلح الآثار التعليمية على أنها التغيرات التي تطرأ على قطاع التعليم بسبب عوامل خارجية أو أحداث معينة مثل الحروب أو الأزمات الاقتصادية. وبحسب ما أورده العطار (2019)، أن هذه الآثار تشمل التغيرات في معدلات الالتحاق بالمدارس، وجودة التعليم، البنية التحتية التعليمية، ونسبة التسرب المدرسي، وكذلك تأثير هذه العوامل على مستويات التحصيل العلمي والكفاءات التعليمية.

التعريف الإجرائي للآثار التعليمية: بأنها التغيرات أو النتائج أو المشكلات التي واجهتها المرأة اليمنية في الوصول إلى التعليم نتيجة الحرب، وتشمل هذه الآثار انقطاع الفتيات عن الدراسة بسبب النزوح، وتدمير المدارس، وعدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم، بالإضافة إلى تنامي جودة التعليم التي تتلقاها الطالبات بما في ذلك مناهج التدريس وأساليب التعليم،

- في الاصطلاح: عرفتھا الموسوعة العربية (1996) بأنها: تشير الآثار إلى النتائج أو التداعيات الملموسة وغير الملموسة التي تترتب على حدث أو عملية ما. في العلوم الاجتماعية، قال الجوهري (2006) في كتابه الصحاح في اللغة بأن مصطلح الآثار يستخدم للإشارة إلى التأثيرات التي تتركها السياسات أو الأفعال على الأفراد أو المجتمعات أو البيئات.

- التعريف الإجرائي للآثار: بأنها النتائج والتداعيات المترتبة على حدث أو عملية معينة والتي تؤثر بشكل ملموس أو غير ملموس على الأفراد، المجتمعات، أو البيئات، يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، وتقاس من خلال التغيرات التي تطرأ على الظروف أو الأوضاع قبل وبعد وقوع الحدث.

- ولأن الدراسة تدرس تأثير الحرب على المرأة اليمنية: يمكن تعريف الآثار إجرائياً بأنها: التغيرات الاقتصادية والتعليمية التي تطرأ على النساء اليمنيات نتيجة الحرب العدوانية، والتي يمكن قياسها من خلال مؤشرات المشاركة الاقتصادية، التوظيف، الفقر، البطالة، التسول هذا بالنسبة للجانب الاقتصادي. أما مؤشرات التعليم، معدل التسرب من المدارس، إمكانية الوصول إلى التعليم، تأثير الحرب على جودة التعليم، الفجوة التعليمية بين الجنسين. تقاس هذه الآثار من خلال التغيرات التي تطرأ على الأوضاع قبل وبعد وقوع الحرب، ويمكن أن تكون قصيرة أو طويلة الأمد، مباشرة أو غير مباشرة.

- الآثار الاقتصادية: وفقاً لتعريف أحمد (2016) في كتابه الاقتصاد السياسي يشير مصطلح الآثار الاقتصادية إلى النتائج والتبعات التي تطرأ على الاقتصاد بسبب أحداث أو ظروف معينة، مثل

التشريعي للحرب، إذ يعرفها بأنها 'الأساس القانوني الذي يتيح لجماعتين أو أكثر متعاضدتين أن تحل النزاع فيما بينها باستخدام قواتها المسلحة' (الليثي، 2018).

التعريف الإجرائي للحرب العدوانية: بأنها الكارثة البشرية التي يتعرض لها الكبار والصغار والتي ترتبط بقلق الموت والألم والجراح والإعاقة والمعاناة النفسية والصحية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وغيرها بسبب مصالح واطماع الاطراف.

المرأة لغةً: في اللغة العربية، تُعرف المرأة بأنها الأنثى البالغة من البشر، ويُقال "مرأة" للتعبير عن الفرد الأنثوي البالغ من بني آدم. كما يُستخدم مصطلح "امرأة" للإشارة إلى الأنوثة بشكل عام، وتُقابلها في اللغة "الرجل". وقد ذُكرت في معاجم اللغة العربية بتفصيلات متعددة؛ فمثلاً ورد في "لسان العرب" (1990) "الابن منظور أن المرأة تعني الأنثى البالغة، وجمعها نساء".

المرأة اصطلاحاً: في الفروق اللغوية، تُشير كلمة "المرأة" إلى الكائن البشري الأنثوي الذي يؤدي أدواراً اجتماعية واقتصادية وثقافية داخل المجتمع. المرأة تلعب دوراً محورياً في الحياة الأسرية والمجتمعية، ويُنظر إليها من الناحية الاجتماعية بوصفها الأم، الزوجة، الأخت، والابنة، إضافةً إلى أنوار أخرى متغيرة حسب السياق الحضاري والثقافي. وفي الدراسات الاجتماعية، تُعنى المرأة باعتبارها شريكاً فاعلاً في مختلف نواحي الحياة، ويشمل ذلك حقوقها، أدوارها، وأهميتها في بناء المجتمع (أبو هلال العسكري، 1999) إلا أن الباحثة في هذه الدراسة العلمية تستخدم مفهوم المرأة بشكل عام أي الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنّها أو وضعيتها الاجتماعية، أو حالتها الزوجية.

وإمكانية الوصول إلى التعليم، خاصة للفئات المهمشة أو في المناطق النائية، والتغيرات أيضاً في البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية وتوفر الموارد التعليمية مثل الكتب والأدوات والتقنيات، والتأثيرات على تدريب وتطوير كفاءات المعلمين والكوادر التعليمية وتحفيز ودافعية الطالبات والمعلمين تجاه التعليم في ظل غياب الدعم والموارد التعليمية.

- الحرب العدوانية:

تعريف الحرب لغة: ورد في معجم الوسيط (1972) في مجمع اللغة العربية، بأن الحرب لغة تعني "القتال بين فئتين". وأوضح ابن منظور (2003) في كتابه لسان العرب (الجزء الرابع) بأنها: القتال والنزاع المسلح بين طرفين أو أكثر، وهي مشتقة من الجذر الثلاثي "حرب" الذي يعني السلب والنزاع. تُستخدم الكلمة أيضاً للإشارة إلى الأعمال العدوانية التي تشتمل على استخدام القوة والعنف المادي لتحقيق أهداف معينة.

الحرب العدوانية اصطلاحاً: أما فيما يتعلق بمفهوم الحرب من الناحية الاصطلاحية، كما ورد في معجم المعاني (2018)، بأنها تشتمل على ثلاثة مفاهيم قانونية رئيسية وهي: العدوان، الدفاع المشروع، والأمن الجماعي. وتُعد الحرب واحدة من أكثر صور العنف انتشاراً وشهرة في الصراعات الدولية، رغم الاختلافات القائمة حول التعريف الدقيق لهذا المفهوم نظراً لتعدد تعريفاته. من بين أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم الحرب، نجد تعريف كلاوزفيتز (Clausewitz) الذي يرى أن الحرب هي 'عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا'. وفي المقابل، يهتم كوينسي رايت (Quincy Wright) بالجانب

أسرهن، سواءً كان ذلك من خلال العمل المدفوع أو مصادر دخل أخرى. يتم قياس هذه المسؤولية من خلال عدد الأفراد الذين تعتمد عليهم هؤلاء النساء في إعالتهم، بالإضافة إلى تقييم مصادر دخلهن، ومدى قدرتهن على تلبية احتياجات أسرهن الأساسية مثل الطعام، التعليم، والرعاية الصحية. يمكن أيضاً قياس التحديات التي يواجهنها من خلال استبيانات تقيس مدى وصولهن إلى فرص العمل، التعليم، والخدمات الاجتماعية.

الفروض:

كشف الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على المرأة بناء على المتغيرات الديموغرافية؟ (المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية، طبيعة الوظيفة، مصدر الدخل).

الدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

تناولت دراسة إيمان عبد الرحمن شريان (2016) "تمكين النساء المتضررات اقتصادياً من الحرب" واقع النساء اليمنيات المتضررات اقتصادياً بسبب النزاع. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي، وكشفت النتائج عن الانعكاسات السلبية للحرب على الوضع الاقتصادي بطرق مختلفة منها: النزوح، فقدان المعيل، وفقدان الوظيفة، وتحملها مسؤولية إعالة أسرهن، وتأثيرها على النساء بسبب توقف النشاط الاقتصادي في العديد من مشاريع القطاع الخاص، وانقطاع الرواتب والأجور الحكومية.

أما دراسة رويدا علي ناشر (2023) هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه المرأة في هذا السياق، مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الوثائقي للمنشورات والتقارير المحلية والدولية. أظهرت النتائج

النساء في المجتمعات المتضررة: هنّ النساء اللواتي يعشن في مجتمعات تعاني من تداعيات الأزمات أو الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة. تلعب هؤلاء النساء أدواراً حيوية في التعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في مجتمعاتهن، ولكنهن غالباً ما يتحملن أعباء إضافية نتيجة فقدان الموارد أو التمييز المستمر. هذه الفئة من النساء تتعرض للعديد من المخاطر مثل الفقر، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وانخفاض فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم (تيريزا، 2018، ص. 45).

التعريف الإجرائي: تُعرّف النساء في المجتمعات المتضررة على أنهن النساء اليمنيات اللاتي يعشن في بيئات تضررت بسبب النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الإنسانية. يتم قياس تأثير هذه الظروف من خلال مجموعة من المؤشرات مثل معدلات الفقر، مستويات التعليم، تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومدى وصولهن إلى الخدمات الصحية الأساسية. تشمل البيانات المتعلقة بهن أيضاً مشاركتهن في العمليات الاجتماعية والاقتصادية، مثل العمل في المجالات غير الرسمية أو دورهن في إعادة بناء المجتمع.

النساء المعيلات: هنّ النساء اللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية أو الوحيدة عن إعالة أسرهن مالياً ومعنوياً. قد تكون هذه المسؤولية نتيجة وفاة الزوج، الطلاق، أو هجر الأسرة، أو بسبب الحروب التي تسببت في فقدان الرجال القدرة على العمل أو النزوح. تواجه النساء المعيلات تحديات إضافية تتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن، في ظل قيود اقتصادية واجتماعية قد تعيقهن عن الوصول إلى فرص العمل والتعليم (محمود، 2020، ص. 112).

التعريف الإجرائي: تُعرّف النساء المعيلات على أنهن النساء اليمنيات اللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن إعالة

ما تكون ناتجة عن آثار الاستعمار. كما وجدت علاقة طردية بين النزاعات والجهل والأمية، بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين الميزانيات المخصصة للتعليم وتلك المخصصة للأمن، مما يعكس العلاقة بين النزاعات وتنني مستويات التعليم.

أما دراسة محجوب عثمان (2016) فتهدف إلى رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع على تنمية المرأة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من عينة عشوائية مكونة من 500 امرأة. توصلت النتائج إلى أن العديد من النساء كن يعملن في الزراعة، لكن النزاع أجبرهن على ترك أعمالهن والاتجاه نحو أنشطة هامشية ذات دخل منخفض، وكما تسبب النزاع في توقف المشاريع التنموية، مما أدى إلى تفاقم البطالة وزيادة معدلات الفقر. وأشارت النتائج إلى ضعف تعليم المرأة وانتشار الأمية بسبب إغلاق المدارس، وكذلك تدهور الوضع الصحي نتيجة نقص الخدمات الصحية المتوفرة.

مناقشة الدراسات السابقة:

اتفق معظم الباحثين في الدراسات السابقة على أهمية الكشف عن آثار الحرب على المرأة بشكل عام. على سبيل المثال، تناولت دراسة رويدا (2022) واقع تمكين المرأة بشكل خاص، بينما ركزت دراسات أخرى على استكشاف الأوضاع الاقتصادية للمرأة في ظل الحرب، مثل ورقة شريان (2016). من جهة أخرى. كما اهتمت بعض الدراسات بالآثار الاجتماعية والنفسية والتربوية على النساء المتضررات من الحرب، مثل أسماء (2018)، بينما تطرقت دراسات أخرى إلى معرفة أسباب الحروب والنزاعات وآثارها على العملية التعليمية بشكل عام في ظل النزاع، ودراسة أسمهان (2016) التي ركزت على الآثار الاقتصادية

ارتفاع معدل الفقر إلى مستويات غير مسبقة، وضعف التمكين الاقتصادي للمرأة، كما أكدت عدم اهتمام الحكومة بالمشاريع الاقتصادية النسائية. بناءً على ذلك، قدمت الباحثة توصيات بتفعيل آليات وقوانين التمكين الاقتصادي، وإيجاد استراتيجية شاملة تشمل جميع المؤسسات المعنية.

وفي دراسة أخرى للقطوي ماجد مهدي (2022) بعنوان "واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة"، والتي نُشرت عبر اتحاد نساء اليمن، تم تناول واقع تمكين المرأة في هذا المجال، مستخدمةً المنهج التحليلي والمسحي. أظهرت النتائج وجود نمو بنسبة 16.2% في المشاريع المنفذة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2019، حيث كانت مشاريع الخياطة هي الأكثر تنفيذاً.

الدراسات العربية:

وتهدف دراسة رشيد وخطاب (2018) إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مستخدمةً طرق المسح الاجتماعي والاستبانة والمقابلات مع عدد من النساء النازحات. توصلت النتائج إلى أن تجربة النزوح قد أوجدت مفهوماً جديداً للإعالة، حيث أصبحت المرأة تتحمل مسؤولية إعالة الأسرة بشكل أكبر بعد فقدان الرجل لوظيفته. كما زادت معدلات العنف الأسري ضد النساء النازحات بشكل ملحوظ مقارنةً بفترة ما قبل النزوح.

فيما تناولت دراسة عثمان (2015) تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في أفريقيا، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب الحروب والنزاعات وآثارها على العملية التعليمية، واستخدمت منهجاً وصفيًا تحليليًا ومنهج دراسة الحالة في بعض جوانبها. توصلت الدراسة إلى أن معظم الحروب والنزاعات في أفريقيا مرتبطة بالهوية والتغير الثقافي، وغالبًا

الدراسات السابقة مما يعطيها موقعاً مميزاً من الدراسات السابقة، لعلها تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات والأبحاث لإثراء الموضوع وتناوله بشكل عميق ومن زوايا مختلفة.

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: لمحة عامة عن اليمن والعدوان الدائر:

خلفت الحرب على اليمن خسائر مروعة فقد أطاحت بمنجزات خمسة عقود ونيف من التنمية لتنتقل اليمن إلى الوراء خمسين عاماً، فأصبح المدنيون في حاجة إلى مساعدة عاجلة لحماية حياتهم وحقوقهم الأساسية، فاليمن غارق في أزمة إنسانية منذ إعلان الحرب في 26 مارس 2015، فهناك (21.2) مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، منهم (14.4) مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، يعاني (7.6) ملايين من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أن حوالي أربعة من أصل خمسة يمنيون بحاجة إلى مساعدة إنسانية. ويفتقر (19.4) مليوناً إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، إذ لا يستطيع (9.8) ملايين الوصول إلى المياه فيما يظل (14.1) مليون نسمة دون رعاية صحية كافية، أضف إلى ذلك (2.7) مليون شخص على الأقل قد فروا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن (النزوح الداخلي) أو إلى بلدان مجاورة للجوء (الجوفي، 2017، ص.15).

ثانياً: أسباب الحرب على اليمن:

شهدت اليمن منذ عام 2015 عدوان مستمر، أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. هذا الصراع الذي تطورت جذوره عبر السنوات، نتج عنه آثار مدمرة على كافة

والاجتماعية للنزاع المسلح على فرص تنمية المرأة. كما اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، فقد مثلت الدراسات السابقة المنطلق الفكري، والرصيد المعلوماتي التي اعتمد عليه الباحث في تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها، ووضع تصور لأهداف دراسته، كما استفاد من مكونات إطارها النظري وكيفية تحديد نوع المنهج المناسب لدراسته.

ما تميزت به الدراسة الحالية:

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:

1. تركيزها على استكشاف الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية في مجتمع لازال يعاني من الحرب أثناء تنفيذ الدراسة، من خلال دراسة ميدانية في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة. في حين أن جميع الدراسات تناولت الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية، ولم تتطرق للآثار التعليمية للحرب على المرأة بشكل خاص.
2. اقتصر تنفيذ أغلب الدراسات على الحضر دون الريف، بينما شملت الدراسة الحالية المناطق الحضرية مع الأرياف.
3. استهدفت الدراسة فئة النساء بشكل عام سواء عاملات، غير عاملات، ربات بيوت، طالبات جامعة، ومنهن نازحات، غير نازحات. وذلك لأهميتها في تنمية وبناء المجتمعات، وإعداد استبانة من قبل الباحثة من واقع البيئة اليمنية وما يدور فيها من أحداث مؤلمة، والتي تكونت من (استبانة للمرأة) اللواتي لهن صلة مباشرة بموضوع وملاحظة هذه الآثار، وتناولت الباحثة متغيرات لم تتناولها

العمل، وتسريح الآلاف من وظائفهم بسبب إغلاق المصانع والمنشآت نتيجة هذه الحرب، الأمر الذي أوقع الأسرة اليمنية في شباك الفقر والعوز (خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، 2017)، وقد أدت الحرب الراهنة إلى فقدان كثير من النساء لأعمالهن، وتحديدًا في القطاع الخاص، الذي أغلق أبوابه نتيجة الضربات الجوية والعدوان، وأعمال العنف التي طالته وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من منشآته إضافة إلى حرمان الكثير من العاملات في الزراعة من عملهن، ما جعل أولئك النسوة أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف، وكانت هذه المعاناة أكبر في المناطق الساخنة التي يحتدم فيها الاقتتال والضربات الجوية، ما نتج عنه صعوبة التنقل بالنسبة للنساء بين أماكن سكنهن وأماكن عملهن (الجوفي، 2017). عطفًا على ما سبق، يمكن تلخيص أبرز الآثار الاقتصادية للحرب على المرأة اليمنية كالتالي:

[1] الحرب المستمرة أدت إلى توقف العديد من المؤسسات التجارية والخدمات، مما أثر سلباً على النساء العاملات سواء في القطاع الخاص أو العام. كثير من النساء فقدن وظائفهن، مما أثر بشكل مباشر على دخلهن وقدرتهن على إعالة أسرهن (UN Women.2023).

[2] النساء في اليمن يعانين من صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية والتمويلية بسبب تدهور الاقتصاد، الأمر الذي حد من قدرتهن على بدء مشاريع اقتصادية صغيرة أو دعم أنفسهن ماليًا (World Bank.2022).

جوانب الحياة. وللتعمق في فهم هذا الصراع، من الضروري استعراض الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب. (أ) الهيكليّة الكامنة والضاربة بجذورها للصراع وعدم الاستقرار السياسي: ضعف شرعية الدولة وسلطتها وقدراتها. (ب) العقود التي مرت على استئثار النخبة المستند إلى الهياكل القبلية (المختارة). (ج) تناقص الموارد الطبيعية من مياه، ونفط، وأراض زراعية أو صالحة للعيش والضغط الاقتصادي الإضافية. (د) تفتت المجتمع قبليًا (جغرافيا وطائفيا) مما يؤدي إلى تعقد الهوية الوطنية وآفاق المستقبل أمام الرؤية الوجودية للدولة. (ت) الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينطوي عليه من أبعاد مكانية قوية تسهم في هشاشة البلد. (ث) نشوء ونمو تنظيمات متطرفة مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، وهو ما يزيد من حدة القلاقل وضعف الوفاق السياسي والاجتماعي باليمن. ويمثل الشباب المهمش نبعا لالتحاق المجندين المحتملين بتلك الجماعات المتطرفة. (ر) الوضع المتزايد للنزوح الداخلي والهجرة والقمع القديم لدور المرأة (البنك الدولي، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية، 2018، ص. 8).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للحرب على المرأة اليمنية: أثرت الحرب تأثيراً كبيراً في تغيير الأدوار الاقتصادية التي كانت تؤديها المرأة قبل الحرب، وبالمحصلة فقدت كثير من الأسر معيّلها من الذكور، لتصبح المرأة المعيل الأساسي للأسرة، ولتواجه أعباء إضافية جديدة، ومما يزيد الوضع سوءاً فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم بسبب تدمير وتخريب مواقع

[9] العديد من النساء في اليمن كن يديرن مشاريع صغيرة في مجالات مثل الزراعة والخياطة، إلا أن هذه المشاريع تعرضت للتدمير نتيجة الحرب أو اضطرار النساء لتركها بسبب النزوح أو الظروف الأمنية (منظمة الفاو، 2022).

[10] التضخم المستمر في اليمن أدى إلى زيادة تكلفة المعيشة بشكل كبير، مما أثر على القدرة الشرائية للنساء اللواتي يعملن في مهن ذات دخل محدود، وخاصة في المناطق المتضررة من النزاع (البنك الدولي، الأوضاع الاقتصادي في اليمن وتأثيرها على المرأة، 2020).

[11] نتيجة للحرب وفقدان الوظائف الرسمية، اضطرت العديد من النساء للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، في مجالات مثل البيع على الطرقات، مما زاد من هشاشتهن الاقتصادية وعرضهن للاستغلال (منظمة العمل الدولية، 2021).

[12] النزوح الداخلي الكبير بسبب الحرب أدى إلى إبعاد النساء عن أماكن عملهن أو مصادر رزقهن، ما زاد من تدهور أوضاعهن الاقتصادية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022).

[13] النساء العاملات في الزراعة تأثرن بشكل كبير نتيجة تدمير الأراضي الزراعية ونقص المياه والموارد اللازمة للاستمرار في هذا القطاع، مما أدى إلى فقدان مصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر الريفية (تقرير منظمة الأغذية والزراعة، 2022).

[14] الحرب أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والجوع بين النساء والأطفال، حيث أن الكثير من الأسر التي

[3] العديد من المشاريع الصغيرة التي كانت تديرها النساء توقفت أو تأثرت بشكل كبير بسبب الحرب، سواء من حيث الوصول إلى المواد الخام أو تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين (International Crisis Group. 2021).

[4] الحرب دفعت بالعديد من النساء إلى العمل في السوق غير الرسمي لتأمين مصدر دخل، وغالباً ما يكون هذا النوع من العمل بدون حماية قانونية أو اجتماعية (UNDP Yemen. 2021).

[5] بسبب تدهور الاقتصاد المحلي، أصبح العديد من النساء معتمدات بشكل كبير على المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية لتلبية احتياجاتهن الأساسية (UN OCHA Yemen) (Humanitarian Update. 2023).

[6] الحرب أدت إلى فقدان العديد من النساء لوظائفهن نتيجة إغلاق الشركات والمؤسسات، مما زاد من معدلات البطالة بين النساء اليمنيات، خصوصاً في القطاعات غير الرسمية (تقرير البنك الدولي، 2021).

[7] نتيجة النزاع المستمر، انخفضت قدرة النساء على العمل وكسب الدخل، خاصة في المناطق التي تضررت بشدة من الحرب. النساء اللواتي يعولن أسرهن يعانون من انخفاض حاد في مستوى معيشتهم.

[8] ازدادت نسبة الفقر بشكل كبير بين الأسر التي تعولها النساء، حيث أن العديد من النساء يفقرن إلى الموارد والفرص الاقتصادية الضرورية لتأمين احتياجات أسرهن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

وتوقف الميزانيات السنوية الحكومية لتمويل التعليم، وقلة الدعم من قبل المنظمات الدولية لدعم قطاع التعليم في اليمن (تأثير الحرب والصراع على التعليم في اليمن، 2022). بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص الآثار التعليمية للحرب على المرأة اليمنية بالتالي:

- النزاع المستمر في اليمن أدى إلى تراجع جودة التعليم، مما أثر سلباً على التحصيل العلمي للفتيات اللواتي يعانين من نقص الموارد التعليمية والكادر التدريسي المؤهل (منظمة اليونيسكو، 2022).

[15] نتيجة الحرب، تراجعت فرص النساء في مواصلة التعليم العالي، سواء بسبب الأعباء الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية التي تمنعهن من التنقل أو التسجيل في الجامعات (المركز اليمني للدراسات، 2022).

[16] في ظل غياب الاستقرار والتحديات الاقتصادية، ازدادت حالات الزواج المبكر كوسيلة للتخفيف من العبء المالي على الأسر، مما أسهم في انقطاع العديد من الفتيات عن التعليم (صندوق الأمم المتحدة للسكان، الزواج المبكر، 2022).

[17] العديد من المدارس تعرضت للقصف والتدمير، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل في بعض المناطق، ودفع بالنساء إلى التخلي عن الدراسة لصعوبة الوصول إلى مدارس أخرى (منظمة اليونيسيف، 2023).

[18] الحرب أدت إلى نزوح الكثير من المعلمين والمعلمات المؤهلين أو انخراطهم في أنشطة أخرى لتأمين معيشتهم، مما تسبب في نقص الكوادر

تعليمها نساء لم تتمكن من الوصول إلى الغذاء الكافي، مما زاد من حالات سوء التغذية، خاصة بين النساء الحوامل والمرضعات (تقرير الأمم المتحدة، 2024).

رابعاً: الآثار التعليمية للحرب على المرأة اليمنية: تعاني اليمن من أسوأ أزمة إنسانية عرفتتها البشرية بسبب العدوان الدائر فيها منذ عام 2015، ويعد قطاع التعليم من أكثر القطاعات المتضررة بسبب الحرب، كما أدت الحرب إلى تراجع في الخدمات الأساسية كماً ونوعاً في كل أنحاء البلاد، كالتعليم، الأمر الذي أدى ويؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة الأمية عند الإناث، وإلى زيادة تسرب الفتيات من التعليم بسبب الظروف المادية وانقطاع المراتب أو بسبب عدم استطاعتهن الانتظام في التعليم نتيجة تعرض مدارسهن للتدمير والتخريب أو أنها أصبحت مقراً للنازحين، أو بسبب نزوحهن مع أفراد أسرهن إلى مناطق أخرى تبدلت معها كلياً ظروف حياتهن، وأولوياتهن الاجتماعية، فزادت حالات الزواج المبكر بنسبة (66%) من الفتيات. فقد تم تدمير قرابة (2500) مدرسة، وتوقف حوالي (1.9) مليون طالب وطالبة عن الذهاب للمدرسة، وتوقف صرف المراتب لقرابة (200.000) من المعلمين والإداريين منذ عام 2016، وما نتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات التسرب من (980.000) طالب وطالبة عام 2014 إلى أكثر من (3) مليون طالب وطالبة عام 2021 بحسب تقرير اليونيسكو (2021) ومع استمرار عمليات الحرب سوف تزداد المعاناة لقطاع التعليم ويهدد بانهيار المنظومة التعليمية، بسبب ارتفاع معدلات الفقر، وتدني المستوى المعيشي للأسر،

التدريسية وانخفاض جودة التعليم (منظمة اليونسف، 2022).

[19] بسبب الحرب، أصبحت العديد من المناطق النائية غير قادرة على توفير المواد التعليمية الأساسية مثل الكتب المدرسية، مما زاد من الصعوبات التي تواجه النساء في متابعة التعليم (البنك الدولي، 2021).

[20] النساء والفتيات اللواتي مازلن في المدارس يعانين من ضغوط نفسية كبيرة بسبب الحرب، مما يؤثر على تحصيلهن العلمي. غياب الدعم النفسي في المدارس يزيد من هذه المشكلة (منظمة الصحة العالمية، 2022).

[21] نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة، تضطر العديد من الفتيات إلى الانقطاع المتكرر عن الدراسة، خاصة في مناطق النزاع المباشر، ما يسبب فقدان التعليم واستمرارية الانقطاع (منظمة اليونسكو، 2023).

المحور الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

أولاً. منهج البحث: في البحث الحالي استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

ثانياً. مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع النساء بمختلف أعمارهن ومستوياتهن الثقافية والاقتصادية وأصولهن الجغرافية (حضر، ريف) في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة.

ثالثاً. العينة وإجراءات اختيارها:

نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة، تم اعتماد أسلوب العينة غير العشوائية، وتحديدًا العينة القصدية، حيث بلغ حجم العينة

761 امرأة من المناطق المستهدفة في الدراسة. شملت العينة مناطق في مديريات أمانة العاصمة، مثل مديرية بني الحارث التي تضم كلاً من الأحياء الريفية والحضرية (بني جرموز، جذر، الروضة)، ومديرية السبعين (قرية العشاش، حده). كما شملت محافظة الحديدة، بما في ذلك الأحياء الريفية والحضرية في مديرية حيس (وادي نخلة، مدينة حيس) ومديرية الميناء (حي الثورة، الكورنيش). نظراً لعدم توفر مؤسسات رسمية يمكن الاعتماد عليها للحصول على إحصائيات دقيقة حول الأحياء والشوارع والعائلات، تم اختيار هذه العينة القصدية لتكون ممثلة قدر الإمكان للمجتمع الأصلي، وتم توزيع عينة الدراسة على النحو المحدد في الجدول (1) المتعلق بأمانة العاصمة ومحافظة الحديدة، وكذلك بحسب المديريات كما هو مبين في الجدول (2).

جدول رقم (1) توزيع العينة بحسب المنطقة أمانة العاصمة ومحافظة الحديدة

المحافظة	التكرار	النسبة
الأمانة صنعاء	509	66.9
محافظة الحديدة	252	33.1
المجموع	761	100.0

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة بحسب المديريات

المحافظة	المديريات	التكرار	النسب
أمانة العاصمة صنعاء	جذر	102	13.4
	العشاش	87	11.4
	حده	103	13.5
	الروضة	89	11.7
	بني جرموز	126	16.6
محافظة الحديدة	الميناء	110	14.5
	حيس	144	18.9
	المجموع	761	100.0

على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، وتم تعديل الكثير من البنود والفقرات في الاستبيان حتى خرج بشكله النهائي. وقد اشتمل المجال الأول على 13 عبارات، واشتمل المجال الثاني على 14 عبارات. اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

أ. **صدق البناء الداخلي:** يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها من خلال إيجاد معامل الارتباط بين معدل كل مجال والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان، لتحقيق هذا النوع من الصدق تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه الفقرة، ودرجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، في حين كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (المحسوبة) أكبر من قيمة معامل بيرسون (الجدولية) عند مستوى دلالة 0.05 لبقية الفقرات، وهذا يشير إلى أنها دالة إحصائياً وإن القائمة تتمتع بصدق البناء (الاتساق الداخلي)، وبهذا أصبح المقياس من (27) فقرة.

ب. **ثبات الاستبانة:** حتى تكون الدراسة الميدانية دقيقة في بياناتها ينبغي استخراج الثبات الذي يتمتع به الاستبيان، وثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية، وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال استخراج الثبات بالاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت قيمة الثبات الكلي للاستبيان (0.88) كما في الجدول رقم (3).

رابعاً. أساليب جمع البيانات وتصميم الأداة:

الهدف الرئيس في هذه الدراسة هو التعرف على الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية، لذلك تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات أداة الدراسة التي اعتمدت عليها الباحثة في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة الحالية في قائمة الاستبيان، حيث تم إعدادها وتطوير العبارات الخاصة بها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها الباحثون السابقون في مجال البحث وقد قامت الباحثة بتوزيع استمارات الاستبيان على مفردات العينة والرد على استفساراتهم وتجميعها ثم إجراء عمليات تفرغ وتكويد البيانات، والجدير بالذكر، أنه قد تم تصميم قائمة الاستبيان الأساسية طبقاً لمقياس (Likert) الخماسي والمكون من خمسة بدائل أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة، وهذه البدائل هي: (بدرجة ضعيفة جداً - بدرجة ضعيفة - بدرجة متوسطة - بدرجة كبيرة - بدرجة كبيرة جداً)، ولها خمس قيم رقمية مترتبة على التوالي وذلك طبقاً لطبيعة كل مجال من مجالات الاستبيان مما يمكن من الحصول على بيانات متصلة، ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها.

إجراءات بناء أداة الدراسة (الاستبيان)

الجزء الأول: وقد اشتمل على مجموعة من الأسئلة الديموغرافية التي تحدد بعض الخصائص الهامة للمستقصى منهن للتأكد من اهتمامهن بموضوع البحث.

الجزء الثاني: انقسم إلى مجالين أساسيين على النحو التالي:

المجال الأول: الآثار الاقتصادية، وقد اشتمل على (19) عبارة.

المجال الثاني: الآثار التعليمية، وقد اشتمل على (15) عبارات، وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها

جدول (3): يبين معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل ومحاورها

المحور	معامل ألفا كرونباخ
1 الآثار الاقتصادية	0.82
2 الآثار التعليمية	0.87
الاستبيان ككل	0.88

الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات

المحور الرابع. عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها:

تحليل خصائص أفراد العينة:

تتمثل خصائص عينة الدراسة، والتي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات على النحو الآتي:

المستوى التعليمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	143	18.8
تقرأ وتكتب	189	24.8
ثانوية وما قبلها	160	21.0
جامعية	243	31.9
دراسات عليا وما فوق	26	3.4
الإجمالي	761	100.0

يتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة من أفراد العينة هي ممن يحملون مؤهلاً جامعياً، حيث تصل نسبتهم إلى 31.9% من إجمالي العينة، تليهم الفئة التي تمتلك مستوى تعليم "يقرأ ويكتب" بنسبة 24.8%، ثم الفئة التي تحمل مؤهلات تعليمية في المستوى الثانوي والأساسي بنسبة 21.0%، تأتي بعدها فئة الأميات بنسبة 18.8%، وأخيراً فئة حاملي المؤهلات العليا وما فوق بنسبة 3.4%، يُظهر

تمت المعالجة الإحصائية لبيانات أداة البحث بواسطة الحاسب الآلي، باستخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية والإنسانية (SPSS)، حيث تم حساب: أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة عند التأكد من صدق الأداة وثباتها. - معادلة ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة. - معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) قياس درجة الارتباط لفقرات ومحاور الأداة.

خامساً. الأساليب الإحصائية المستخدمة عند تحليل محاور وفقرات الأداة: قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية للإجابة عن أسئلة الدراسة: - التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لحساب موافقة أفراد العينة على محاور وعبارات الاستبانة. - اختبار اللعينة الواحدة (T. Test) لمعرفة الفروق بين التي تعزى للمتغيرات (الحالة العملية). - اختبار اللعينة الواحدة (ANOVA) وذلك لمعرفة الفروق بين التي تعزى للمتغيرات (المستوى التعليمي، طبيعة العمل، مصدر الدخل)، وتوكي Tukey لتتبع اتجاه الفروق بين فئات المتغيرات.

لا تعمل	595	78.2
الإجمالي	761	100.0

تحليل نتائج الجدول رقم (5) يكشف أن النسبة الكبرى من أفراد العينة، تبلغ 78.2%، لا يمارسن عملاً، بينما تصل نسبة العاملات إلى 21.8%، تعكس هذه النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في معدل البطالة بين النساء في مجتمع البحث وتأثير الحرب على سوق العمل، حيث قد تكون النساء في المناطق المتضررة غير قادرات على العثور على وظائف بسبب تدمير البنية التحتية، وانخفاض فرص العمل، وعدم الاستقرار الاقتصادي، مما يعزز من الاعتماد على دخل محدود أو مساعدات إنسانية. الأميات ونسبة البطالة المرتفعة تعزز أيضاً من ضعف الأدوار الاقتصادية للنساء في المجتمع. وهذا لا يؤثر فقط على مستوى معيشتها، بل يؤثر أيضاً على استقرار الأسر والتماسك الاجتماعي. في حين أن التدهور في الوضع الاقتصادي والمجتمعي يمكن أن يؤثر سلباً على الصحة النفسية للنساء ويزيد من مستويات التوتر والضغط النفسية، مما قد يؤدي إلى تفاقم مشاكل صحية واجتماعية؛ لأن الوضع المهنية عاملاً حاسماً في تحديد الحالة الاقتصادية للنساء، حيث تلعب دوراً أساسياً في تشكيل نمط حياتهن وسلوكهن، فضلاً عن تأثيرها المباشر على مستوى المعيشة والاستهلاك الأسري.

المتغير حسب طبيعة العمل:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
القطاع حكومي	73	9.6
القطاع الخاص	77	10.1
المشاريع الخاصة	61	8.0
حرف يدوية	57	7.5
زراعة	24	3.2
ربة بيت	469	61.6
الإجمالي	761	100.0

الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة يمتلكون مؤهلاً جامعياً (31.9%)، مما يشير إلى وجود شريحة ملحوظة من النساء المتعلّقات في العينة. يلي ذلك الأفراد الذين يمتلكون مهارات القراءة والكتابة فقط (24.8%)، وهو ما يعكس مستوى تعليمياً أقل ولكنه مع ذلك يظهر قدرة على المشاركة الأساسية في أنشطة الحياة اليومية. والنسب المتقاربة بين فئة المؤهل الجامعي وفئة "يقرأ ويكتب" تعكس تبايناً كبيراً في مستوى التعليم بين النساء. ووجود نسبة كبيرة من الأميات (18.8%) بجانب نسبة أقل في الدراسات العليا وما فوق (3.4%) يشير إلى أن هناك فجوة تعليمية واضحة بين مستويات التعليم المختلفة، ويشير المستوى المنخفض للأميات والنسب المرتفعة للأشخاص ذوي المؤهلات التعليمية البسيطة إلى أن هناك تحديات مرتبطة بالوصول إلى التعليم الجيد، والتي قد تكون متأثرة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية. والنزوح من الريف إلى المدينة يمكن أن يكون له تأثير كبير على التعليم، حيث يمكن أن يؤدي إلى تشتت الموارد التعليمية وتغيير أولويات الأسر في ظل ظروف الحرب.

الحالة العملية:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب متغير الحالة العملية

الحالة العملية	التكرار	النسبة المئوية
تعمل	166	21.8

تظهر نتائج الجدول رقم (6) أن غالبية النساء في العينة هن ربات بيوت، حيث تشكل نسبتهن 61.6% من إجمالي العينة، هذه النسبة تعكس بشكل مباشر التوزيع المهني الموصوف في الجدول رقم (5)، والذي أشار إلى أن 78.2% من النساء غير عاملات، مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الأمية بين النساء، ويشير إلى عدم وجود دخل مستقل للكثير منهن والاعتماد على الرواتب الأسرية؛ لأن التعليم يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الفعالة في المجتمع. تأتي في المرتبة التالية النساء العاملات في القطاع الخاص بنسبة 10.1% من إجمالي العينة، يلي ذلك نسبة العاملات في القطاع الحكومي والتي تبلغ 9.6%، يعزى انخفاض نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي والتحول إلى القطاع الخاص إلى الأزمات

الاقتصادية وانقطاع الرواتب. تليها النساء المشاركات في المشاريع الخاصة بنسبة 8.0%، يشير انخفاض نسبة النساء العاملات في المشاريع الخاصة إلى تقليص الفرص المتاحة في هذه المجالات نتيجة الأزمات الاقتصادية والحروب. كما تعمل نسبة 7.5% من النساء في الحرف اليدوية، بينما تعمل نسبة 3.2% فقط في الزراعة، وجود نسبة صغيرة من النساء في الحرف اليدوية والزراعة يعكس محدودية الفرص المتاحة في هذه القطاعات مقارنة بالوظائف الأخرى. التنوع الكبير في المهن والوظائف بين النساء في العينة يعكس التباين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يفسر الاختلافات والفروقات الملحوظة في مجتمع البحث.

متغير مصدر الدخل:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير مصدر الدخل

متغير مصدر الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
وظيفة بأجر	150	19.7
عمل خاص	132	17.3
أعمال حرفية	54	7.1
زراعة	108	14.2
مساعدة من منظمات محلية	40	5.3
مساعداً من منظمات خارجية	3	.4
مساعداً من الأهل	274	36.0
الإجمالي	761	100.0

تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى تنوع مصادر دخل أفراد العينة، حيث أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لمصدر دخل النساء كانت المساعدات من الأهل بنسبة بلغت 36.0%، ما يشير إلى ضعف القدرة الاقتصادية المستقلة للنساء. هذا الأمر يمكن أن يعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش للنساء في هذه المنطقة، حيث يعتمدن بشكل كبير على شبكات الدعم العائلي، ربما نتيجة قلة الفرص الاقتصادية المتاحة لهن. تليها الوظائف المأجورة بنسبة

19.7%، على الرغم من أن الوظائف المأجورة تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 19.7%، إلا أن هذه النسبة قد تظهر محدودية الفرص الوظيفية المتاحة للنساء. هذه النسبة قد تعكس تحديات متعلقة بالوصول إلى سوق العمل، مثل التمييز على أساس الجنس، أو نقص التعليم والتدريب المهني، أو ضعف البنية التحتية التي تدعم مشاركة النساء في العمل. ثم الأعمال الحرفية بنسبة 7.1%، الأعمال الخاصة بنسبة 13.2%، والزراعة بنسبة 14.2%، تشير

بشكل عام، تكشف هذه النتائج عن صورة معقدة لوضع النساء الاقتصادي في العينة، حيث يعتمد جزء كبير منهن على دعم الأهل، بينما تجد أخريات صعوبة في الحصول على عمل أو دعم منظم ومستدام من المنظمات المحلية والدولية.

- الإجابة عن سؤال المجال الأول: الذي ينص على: ما الآثار الاقتصادية للحرب على المرأة اليمنية؟

للإجابة عن السؤال الأول: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المجال الأول وكانت النتائج كما هي مبينه بالجدول الآتي:

جدول رقم (8) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المجال الاول، مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط.

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	أدت الحرب إلى ارتفاع عدد النساء اللاتي يتحملن الاتفاق على أسرهن.	4.15	1.080	بدرجة كبيرة
2	أدت الحرب إلى ارتفاع نسب الفقر بين النساء .	4.13	.863	بدرجة كبيرة
3	ساهمت الحرب في انتشار ظاهرة التسول بين النساء خاصة النازحات.	4.06	1.121	بدرجة كبيرة
4	أدت الحرب إلى اقتصار المساعدات الدولية على تمويل مشاريع الإغاثة الإنسانية بدلاً عن المشاريع التنموية للمرأة.	3.97	1.007	بدرجة كبيرة
5	دفعت الحرب النساء بقبول أعمال بأجور منخفضة وبشروط مجحفة.	3.94	1.038	بدرجة كبيرة
6	عملت الحرب على إضعاف سياسات التمويل والإقراض الحكومي للمشاريع الصغيرة للمرأة .	3.94	1.046	بدرجة كبيرة
7	أدت الحرب إلى زيادة حاجة النساء لمتطلبات الحياة.	3.89	1.134	بدرجة كبيرة
8	أضعفت الحرب فرص تأهيل وبناء القدرات للنساء الراغبات في العمل.	3.89	1.037	بدرجة كبيرة
9	أدت الحرب إلى ضعف الدعم المقدم من رجال الأعمال للمشاريع الخاصة بالنساء .	3.86	.979	بدرجة كبيرة
10	أدت الحرب إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء .	3.82	.989	بدرجة كبيرة
11	عملت الحرب على توقف دعم المشاريع الخاصة بالمرأة المقدمة من المنظمات الخارجية والمحلية.	3.71	1.083	بدرجة كبيرة
12	أدت الحرب إلى فقدان الكثير من العاملات عملهن كالزراعة -التجارة وغيرها.	3.66	1.096	بدرجة كبيرة
13	ساهمت الحرب في خلق فرص عمل جديد للمرأة.	2.74	1.362	بدرجة متوسطة

المحور ككل	3.83	605.	بدرجة كبيرة
------------	------	------	-------------

تُظهر نتائج الجدول رقم (8) للفقرات المتعلقة بمجال الآثار الاقتصادية للحرب على المرأة اليمنية؟ أن متوسط استجابات أفراد العينة تراوح بين (2.74 - 4.15)، وهو ما يقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى أن آثار الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية كانت بدرجة متوسطة إلى كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام (3.83).

لقد أدت الحرب إلى زيادة عدد النساء اللاتي يتحملن مسؤولية الإنفاق على أسرهن، وارتفاع معدلات الفقر بين النساء، كما ساهمت في انتشار ظاهرة التسول بين النساء، خاصة النازحات منهن. بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب إلى اقتصار المساعدات الدولية على تمويل مشاريع الإغاثة الإنسانية بدلاً من المشاريع التنموية الموجهة للمرأة، مما دفع النساء إلى قبول أعمال بأجور منخفضة وبشروط مجحفة.

وقد حصلت الفقرة رقم (1) التي تنص على "أدت الحرب إلى ارتفاع عدد النساء اللاتي يتحملن الإنفاق على أسرهن" المرتبة الأولى من حيث تأثير الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.15) مع انحراف معياري قدره (1.080). يشير هذا إلى أن الحرب كان لها تأثير كبير على زيادة عدد النساء اللواتي يعلن أسرهن، حيث أسفرت الحرب عن مقتل آلاف الأشخاص، منهم (12,907) قُتلوا جراء الحرب، والتي تركزت الوفيات بشكل رئيس بين فئة الشباب وأرباب الأسر والمنتجين، إضافةً إلى ذلك، تعرض نحو (21,165) شخصاً لإصابات وإعاقات مختلفة، مما يحد من قدرة البعض منهم على العودة إلى سوق العمل، بالإضافة إلى

تداعيات أسر بعضهم لدى الأطراف المتنازعة. وعلى الرغم من أن هذه الإحصائيات تعود لعام 2017، إلا أن الأعداد استمرت في الزيادة مع استمرار الحرب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التالية: دراسة شريان (2016) التي أظهرت أن المرأة اليمنية عانت من أشكال مختلفة من المعاناة بسبب الحرب، مثل النزوح، وانقطاع مصدر الدخل، وإغلاق مشاريعهن الخاصة، والأهم من ذلك فقدان عائل الأسرة، مما زاد من معاناة المرأة ورفع نسبة الأسر التي تعيلها النساء. ونتائج دراسة رشيد، خطاب (2018) التي أشارت إلى أن تجربة النزوح أوجدت مفهوماً جديداً للإعالة، حيث أدى عدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق إلى أن تكون المرأة هي المسؤولة الوحيدة عن إعالة الأسرة وإدارة شؤونها حتى في ظل النزوح.

وأيدت التقارير الحديثة نتائج هذه الدراسة، حيث أفاد تقرير حديث بوجود حوالي (50,000) امرأة متزوجة فقدن أزواجهن من عسكريين ومدنيين خلال خمس سنوات من الحرب، مما يعني وجود خمسين ألف أسرة بدون عائل، تواجه أوضاعاً إنسانية كارثية (منظمة رايتس رادار، 2020).

أما بالنسبة لأقل الفقرات تأثيراً، فقد حصلت الفقرة (13) "ساهمت الحرب في خلق فرص عمل جديدة للمرأة" على أدنى متوسط حسابي (2.74) مع انحراف معياري بلغ (1.362). هذا يشير إلى أن الحرب كان لها تأثير متوسط على خلق فرص العمل للمرأة، مما يعني أن الحرب لم تؤدِّ إلى تحسن ملموس في هذا المجال، بل بالعكس، تسببت في تدمير هائل ومعاناة بشرية كبيرة. ولم تكن هناك آثار إيجابية تُذكر على النساء، بل واجهن تحديات كبيرة وانتهاكات لحقوقهن

للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المجال الثاني وكانت النتائج كما هي مبينه بالجدول الآتي:

خلال فترة الحرب. وبالرغم من وجود بعض القصص الفردية لنساء استطعن التغلب على صعوبات الحرب وأدوا أدواراً مهمة في مجتمعهن، إلا أن هذه الحالات تبقى فردية ولا تعكس الواقع العام للنساء اليمنيات.

الإجابة عن سؤال المجال الثاني: الذي ينص على:

ما الآثار التعليمية للحرب على المرأة اليمنية؟

جدول رقم (9) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المجال الثاني مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط.

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	عملت الحرب إلى ضعف كفاءة بعض المعلمين والمعلمات نتيجة لقطع رواتبهم.	4.09	1.109	بدرجة كبيرة
2	أدت الحرب إلى زيادة نسبة تسرب الفتيات من التعليم بسبب النزوح.	4.06	.934	بدرجة كبيرة
3	أدت الحرب إلى ترك الفتيات للتعليم لقلة توفر الكتاب المدرسي وغيرها من المستلزمات المدرسية.	4.03	1.053	بدرجة كبيرة
4	أدت الحرب إلى ترك الفتيات للتعليم بسبب الزواج المبكر.	4.01	1.144	بدرجة كبيرة
5	عملت الحرب على زيادة نسبة الأمية بين الإناث.	3.99	1.063	بدرجة كبيرة
6	أدت الحرب إلى ترك الفتيات للتعليم لإغلاق الكثير من المدارس بسبب تدميرها.	3.98	1.052	بدرجة كبيرة
7	أدت الحرب إلى ترك الفتيات للتعليم لقلة توفر المعلمات الإناث خاصة في الأرياف.	3.98	1.090	بدرجة كبيرة
8	أدت الحرب إلى زيادة نسبة تسرب الفتيات من التعليم لتدهور الوضع الاقتصادي للأسر.	3.93	1.035	بدرجة كبيرة
9	ساهمت الحرب في تدني الخدمات التعليمية المقدمة للطالبات كالمرافق الصحية ووسائل المواصلات .	3.93	1.029	بدرجة كبيرة
10	أدت الحرب إلى قلة المشاريع الداعمة لتحسين جودة التعليم للفتيات.	3.91	1.052	بدرجة كبيرة
11	عملت الحرب على صرف اهتمام الأسر بأهمية تعليم الفتاة والاكتفاء بإلحاقها بالصفوف الدنيا.	3.69	1.041	بدرجة كبيرة
12	أدت الحرب إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي لدى الفتيات.	3.66	1.095	بدرجة كبيرة
13	أدت الحرب إلى أن تتخذ الأسر قرار الاكتفاء بتعليم الذكور فقط دون الإناث.	3.45	1.205	بدرجة كبيرة
14	زادت الحرب من ارتفاع نسبة الرسوب المتكرر للفتيات في المراحل المختلفة.	3.44	1.150	بدرجة كبيرة
المحور ككل		3.87	.660	بدرجة كبيرة

(4.09 - 3.44)، وهو ما يقع في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي المتدرج، مما يشير إلى أن تأثير الحرب على الوضع التعليمي للمرأة كان بدرجة كبيرة،

يتضح من نتائج الجدول (9) الخاص بالفقرات المتعلقة بآثار الحرب على الوضع التعليمي للمرأة اليمنية أن متوسط استجابات أفراد العينة تراوح بين

في المقابل، حصلت الفقرة (14) "الحرب زادت من ارتفاع نسبة الرسوب المتكرر للفتيات في المراحل المختلفة" على أدنى متوسط حسابي (3.44). هذا يشير إلى أن الحرب كان لها تأثير كبير على ارتفاع معدلات الرسوب بين الفتيات، مما يعكس تفكك البنية التحتية للتعليم في البلاد. فقد تم تدمير العديد من المدارس، وتحولت بعضها إلى ملاجئ للنازحين، مما صعب على الفتيات الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة وجيدة. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج دراسة عبد الرحمن (2015) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين الحرب من جهة، والجهل والأمية وضعف المؤسسات التعليمية ومخرجاتها في مناطق النزاع من جهة أخرى. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر على تركيز الفتيات والتزامهن بالدراسة، إلا أن البعض منهن تمكن من مواصلة التعليم بتفوق، متجاوزات العقبات والتحديات. عرض ومناقشة نتائج الفروض

النتائج المتعلقة بالفروض والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة الآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية، تعزى للمتغيرات الديموغرافية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، الحالة العملية، طبيعة العمل، مصدر الدخل.

الفروق بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:

لمعرفة الفروق تم استخدام اختبار انوفا (ANOVA) وكانت النتائج كالاتي:

جدول رقم (10) اختبار ANOVA لمعرفة الفروق وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	36.938	4	9.234	28.962	.000
	داخل المجموعات	241.048	756	.319		

بمتوسط كلي بلغ (3.87). لقد أثرت الحرب بشكل كبير على الوضع التعليمي، حيث أدت إلى ضعف كفاءة بعض المعلمين والمعلمات بسبب انقطاع رواتبهم، وزيادة نسبة تسرب الفتيات من التعليم نتيجة النزوح. كما أن نقص توفر الكتاب المدرسي والمستلزمات التعليمية الأخرى، وكذلك الزواج المبكر، ساهم في ترك العديد من الفتيات للتعليم. هذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث.

تأتي الفقرة الأولى، التي تنص على "ضعف كفاءة بعض المعلمين والمعلمات نتيجة لقطع رواتبهم"، في المرتبة الأولى من حيث تأثير الحرب على الوضع التعليمي للمرأة اليمنية، بمتوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (1.109). يشير ذلك إلى أن الحرب أثرت بشكل كبير على مستوى أداء المعلمين، مما انعكس سلباً على البيئة التعليمية وأدى إلى عدم توفير بيئة آمنة وداعمة تشجع الفتيات على الاستمرار في التعليم، بل على العكس تسبب في ترك العديد منهن الدراسة.

كما أن الحرب صرفت انتباه المعلمين وانشغالهم بالظروف الاقتصادية الصعبة، مما دفعهم للبحث عن مصادر دخل أخرى بدلاً من البقاء في مهنة التعليم وتحسين أدائهم. وكان من الممكن أن تسهم برامج التدريب المهني المستمرة في تعزيز كفاءة المعلمين من خلال تعليمهم أحدث الأساليب والتقنيات التعليمية وتطوير مهاراتهم في التفاعل مع الطلاب.

			760	277.986	المجموع الكلي	
.000	16.080	6.489	4	25.956	بين المجموعات	الوضع التعليمي
		.404	756	305.078	داخل المجموعات	
			760	331.035	المجموع الكلي	
.000	49.281	14.719	4	58.877	بين المجموعات	الاستبيان ككل
		.299	756	225.805	داخل المجموعات	
			760	284.682	المجموع الكلي	

التعليم العالي فرص عمل أفضل برواتب أعلى، حيث يفتح التعليم العالي أبواباً لمهن تتطلب مهارات تخصصية ويمنحهن قدرة أكبر على المنافسة في سوق العمل. حيث تظهر الفجوة بين المتعلقات وغير المتعلقات بوضوح. ورغم هذه الإيجابيات، لا يمكن تجاهل أن بعض النساء المتعلقات لم يتمكن من متابعة تعليمهن أو تحقيق طموحاتهن الأكاديمية بسبب الحرب. هذه الظاهرة تخلق ما يمكن تسميته "الموت المعرفي" للباحثات، وهو أمر يتطلب اهتماماً أكبر ودعمًا خاصًا من المجتمع والمؤسسات الأكاديمية.

الفروق بالنسبة لمتغير الحالة العملية:

تم استخدام اختبار T. Test وكانت النتائج كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (11) اختبار T.Test لمعرفة الفروق وفقاً لمتغير الحالة العملية (تعمل ، لاتعمل)

المحور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الوضع الاقتصادي	تعمل	166	4.0120	.51827	4.976	.000
	لا تعمل	595	3.7756	.61738		
الوضع التعليمي	تعمل	166	3.8176	.77506	-.978	.270
	لا تعمل	595	3.8815	.62413		
الاستبيان ككل	تعمل	166	3.9382	.47590	5.591	.000
	لا تعمل	595	3.6856	.63436		

الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية (تعمل - لا تعمل). تظهر هذه الفروق

يوضح الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة في درجة تأثير الحرب على وضع المرأة بناءً على متغير المستوى التعليمي، وذلك في جميع المجالات: الاقتصادي، التعليمي، وفي الاستبيان ككل. وقد أظهرت نتائج اختبار Tukey أن الفروق كانت لصالح النساء الحاصلات على شهادات جامعية أو دراسات عليا. يُعزى ذلك، إلى أن النساء الحاصلات على تعليم عالٍ يتمتعن بوضع اقتصادي، وتعليمي أفضل مقارنة بالنساء الأقل تعليماً. يمكن إرجاع ذلك إلى أن التعليم العالي يمنح النساء قدرة أكبر على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، مما يقلل من الاعتماد على الآخرين ويعزز من قدرتهن على تحسين جودة حياتهن بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يتيح لهن

تشير نتائج الجدول (11) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد العينة حول تأثير

الحرب على الوضع التعليمي للمرأة تبعاً لمتغير الحالة العملية (تعمل - لا تعمل). يشير إلى أن التحديات التعليمية التي تواجهها النساء اليمنيات بسبب الحرب تتجاوز حالة العمل، مما يعكس أن التأثير على التعليم هو تأثير عام وشامل، يتأثر به الجميع بصورة متساوية. بشكل عام، أن النساء العاملات في اليمن يتحملن عبء مضاعفاً نتيجة الحرب، حيث يواجهن تحديات إضافية تتعلق بأمانهن الشخصي، واستقرارهن الاقتصادي، وصحتهن الجسدية والنفسية.

الفروق بالنسبة لمتغير طبيعة العمل:

لمعرفة الفروق تم استخدام اختبار انوفا (ANOVA) وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (12) اختبار ANOVA لمعرفة الفروق وفقاً لمتغير طبيعة العمل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الوضع الاقتصادي	المجموع الكلي	560.352	760			
	بين المجموعات	13.910	5	2.782	7.954	.000
	داخل المجموعات	264.076	755	.350		
الوضع التعليمي	المجموع الكلي	277.986	760			
	بين المجموعات	11.400	5	2.280	5.386	.000
	داخل المجموعات	319.634	755	.423		
الاستبيان ككل	المجموع الكلي	331.035	760			
	بين المجموعات	21.042	5	4.208	12.052	.000
	داخل المجموعات	263.640	755	.349		
	المجموع الكلي	284.682	760			

وتبين أن النتائج جاءت لصالح المرأة التي تعمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن النساء العاملات في القطاعين الحكومي والخاص قد تأثرن بشكل كبير جراء الحرب، خصوصاً بسبب فقدانهن لوظائفهن في القطاع الخاص نتيجة لتدمير البنية التحتية وتوقف العديد من

لصالح النساء العاملات، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.0120. يشير ذلك إلى أن النساء العاملات يعانين من فقدان وظائفهن بسبب الحرب، خصوصاً اللواتي يعملن في المصانع والشركات والمؤسسات التي تعرضت للتدمير أو توقف نشاطها. كما تأثرت النساء العاملات في القطاع الحكومي بتوقف دفع الرواتب، ما يشكل مصدر دخل رئيسي لهن ولأسرهن، مما يفاقم من ضعف الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة المرأة العاملة على توفير احتياجاتها الأساسية واحتياجات أسرتها. في المقابل، تُظهر النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط تقديرات أفراد العينة حول تأثير

يوضح الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين استجابة أفراد العينة في درجة تأثير الحرب على وضع المرأة تبعاً لمتغير طبيعة العمل في جميع المجالات (الوضع الاقتصادي، الوضع التعليمي) وفي الاستبيان ككل. ولتحديد مصدر الفروق، تم استخدام اختبار Tukey،

على ذلك، فإن الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الحرب جعلت المرأة عرضة للاستغلال من قبل أرباب العمل في كل من القطاعين الحكومي والخاص.

الفروق بالنسبة لمتغير مصدر الدخل:

لمعرفة الفروق تم استخدام اختبار انوفا (ANOVA) وكانت النتائج كالاتي:

المصانع والمنشآت، بالإضافة إلى تخريب مواقع العمل. وتفاقت هذه المعاناة في المناطق التي شهدت اشتباكات عنيفة وضربات جوية مكثفة، مما جعل التنقل بين أماكن السكن والعمل محفوفاً بالمخاطر. وقد دفعت النساء العاملات ثمناً باهظاً لهذه الظروف، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة شريان التي أوضحت أن الحرب انعكست على المرأة اليمنية من خلال النزوح، فقدان الوظيفة، وفقدان المعيل للأسرة. علاوة

جدول رقم (13) اختبار ANOVA لمعرفة الفروق وفقاً لمتغير مصدر الدخل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	51.502	6	8.584	28.576	.000
	داخل المجموعات	226.483	754	.300		
	المجموع الكلي	277.986	760			
الوضع التعليمي	بين المجموعات	7.366	6	1.228	2.860	.009
	داخل المجموعات	323.668	754	.429		
	المجموع الكلي	331.035	760			
الاستبيان ككل	بين المجموعات	96.443	6	16.074	64.385	.000
	داخل المجموعات	188.239	754	.250		
	المجموع الكلي	284.682	760			

في عمل خاص، أو يمارس أعمالاً حرفية، هن الأكثر تأثراً. تعزو الباحثة هذه النتائج إلى التدهور الكبير في إنتاجية المرأة على جميع المستويات بسبب توقف دعم المشاريع الخاصة بالمرأة خلال فترة الحرب. فالمرأة التي تعتمد على الأعمال الخاصة والحرفية تواجه تحديات كبيرة، مثل صعوبة الحصول على تمويل أو موارد مالية لبدء أو توسيع أعمالها، وعدم قدرة هذه الأعمال على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة.

وترجع القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تقلص الطلب على المنتجات الحرفية والأعمال الخاصة. كما أن الحرب تسببت في تدمير البنية التحتية والمنشآت

يظهر جدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتأثير الحرب على وضع المرأة، تبعاً لمتغير مصدر الدخل. وقد شملت هذه الفروق جميع المجالات المدروسة: الاقتصادي، التعليمي، وكذلك في الاستبيان ككل. ولمعرفة الفروق بشكل أكثر دقة، تم استخدام اختبار Tukey، حيث أظهرت النتائج أن النساء اللواتي يعتمدن على وظيفة بأجر، أو يعملن

تتفق هذه النتائج مع دراسة القطوي (2022)، التي أظهرت أن المشاريع الحرفية، مثل الخياطة التي تتميز بمردود بسيط، تعاني بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة

- إطلاق مبادرات حكومية ودولية لتقديم مساعدات اقتصادية مباشرة للأسر التي تعيها النساء، خاصة النازحات، للحد من ظاهرة الفقر والتسول.
- تطوير برامج تأهيلية لتوفير مصادر دخل بديلة للنساء المتأثرات بالبطالة، وذلك من خلال تقديم قروض صغيرة أو دعم المشاريع الصغيرة.
- تحسين كفاءة المعلمين والمعلمات من خلال توفير رواتب منتظمة وحوافز مالية، لضمان استمرار العملية التعليمية بشكل فعال.
- إنشاء برامج تعليمية خاصة للفتيات النازحات، تشمل توفير المستلزمات المدرسية اللازمة مثل الكتب والزي المدرسي، لضمان استمرارية التعليم.
- إطلاق حملات توعية للتصدي لظاهرة الزواج المبكر، مع التركيز على أهمية تعليم الفتيات ودمجهن في المجتمع كعاملات مساهمات في التنمية.
- تعزيز برامج محو الأمية بين النساء، خاصة في المناطق الريفية والنائية، من خلال توفير مراكز تعليمية محلية وموارد تعليمية مناسبة.

المراجع:

- [1] كتاب الإحصاء السنوي. (2017). فصل الإحصاءات الحيوية.
- [2] الجمهورية اليمنية، وزارة الصحة العامة. (2013) والسكان والجهاز المركزي للإحصاء. المسح الوطني الصحي الديموغرافي، يوليو.
- [3] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2021)، نشرقة المستجندات الاقتصادية والاجتماعية. العدد 59 إبريل.
- [4] الجهاز المركزي للإحصاء. (2018). كتاب الإحصاء السنوي.

التجارية والأسواق، مما أجبر العديد من النساء على إغلاق أعمالهن أو تقليصها. ومن ناحية أخرى، قد تكون النساء العاملات في القطاع الحرفي والخاص عرضة للتمييز والعنف والاستغلال.

المحور الخامس. النتائج والتوصيات:

النتائج المتعلقة بالآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية:

كشفت النتائج معاناة المرأة اليمنية جراء الحرب حيث عانت أشكالاً مختلفة منها:

- ارتفاع عدد النساء اللاتي يتحملن الانفاق على أسرهن.
- وارتفاع نسب الفقر بين النساء، وانتشار ظاهرة التسول بين النساء خاصة النازحات.
- ضعف كفاءة بعض المعلمين والمعلمات لقطع رواتبهم.
- أدت الحرب الى زيادة نسبة تسرب الفتيات من التعليم خاصة النازحات.
- أدت الحرب الى ترك الفتيات للتعليم لقلة توفر الكتاب المدرسي وغيرها من المستلزمات المدرسية.
- أدت الحرب الى ترك الفتيات للتعليم بسبب الزواج المبكر.

- عملت الحرب على زيادة نسبة الامية بين الاناث. التوصيات المتعلقة بالآثار الاقتصادية والتعليمية للحرب على المرأة اليمنية:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة: توصي الباحثة وتقدم الآتي:

- دعم وتمكين النساء اللاتي يعيلن أسرهن من خلال برامج تنمية تهدف إلى تحسين مهارتهن وتوفير فرص العمل المناسبة لهن.

- [5] الرازي، زين الدين محمد. (2007). **مختار الصحاح**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- [6] **المعجم العربي الأساسي**. (2008). دمشق، دار المدى.
- [7] **الموسوعة العربية**. (1996). وزارة الثقافة، دمشق.
- [8] الجوهري، إسماعيل. (2006). **الصحاح في اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت.
- [9] عبد الفتاح، أحمد. (2016). **الاقتصاد السياسي وأثره على التنمية**، دار الفكر العربي.
- [10] حسن، محمد. (2017). **التنمية الاقتصادية مفاهيم وتطبيقات**، دار النهضة العربية.
- [11] الشافعي، عبد الله (2018)، **تحديات التعليم في ظل الأزمات**. دار المعرفة الجامعية.
- [12] العطار، هدى. (2019). **التعليم والتنمية المستدامة**، دار العلوم للنشر.
- [13] مجمع اللغة العربية. (1972). **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا.
- [14] **معجم المعاني الجامع، معجم عربي** <https://mawdoo3.com>
- [15] الحسن، إحسان محمد. (1990). **علم الاجتماع العسكري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [16] ابن المنطور. (1990). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، الجزء 12.
- [17] أبو هلال العسكري. (1999). **الفروق اللغوية**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [18] كوكس، تيريزا. (2018). دور المرأة في المجتمعات المتضررة، الطبع 2، مطبعة جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- [19] محمود، سهى. (2020): **التحديات الاقتصادية والاجتماعية للنساء الميعلات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، لبنان.
- [20] شريان، إيمان عبد الرحمن. (2016): **ورقة تمكين النساء المتضررات اقتصاديا من الحرب**، مؤسسة تنمية القيادات الشابة.
- [21] رويدا علي ناشر العريقي. (2023): **واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015-2022م)**، هذه الورقة الاكاديمية نشرها مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية المجلد (2)، العدد (17) 30 يونيو.
- [22] مريم الجوفي. (2017): **أثر الحروب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام**، المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- [23] القطوي، ماجد مهدي (2022)، **واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا في مجال المشروعات الصغيرة**، اتحاد نساء اليمن (دراسة حالة)، مجلة أبحاث، مج 4، عدد، جامعة الحديدة.
- الرباط: <https://ojs.abhath-ye.com/index.php/OJSABAHATH>
- [24] اسمهان محجوب عبد الوهاب عثمان. (2016)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع المسلح على فرص تنمية المرأة بمحلية الدنج ولاية جنوب كردفان**، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان.
- [25] أسماء رشيد، وأركان خطاب، ورقة بحثية. (2018م): **المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق**، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد.
- [26] عثمان عبد الرحمن ورهام أحمد. (2015م): **تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في أفريقيا في السودان**، مجلة جامعة

[36] تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2022). *النزوح الداخلي وتأثيره على النساء في اليمن*.

<https://www.unhcr.org/yemen>

[37] تقرير منظمة الأغذية والزراعة. (2021). *تأثير النزاع على الزراعة والنساء الريفيات في اليمن*.

<https://www.fao.org/yemen>

[38] تقرير الأمم المتحدة. (2024). *تقرير الأمن الغذائي*.

[39] صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021)، *الاستجابة الإنسانية للصندوق في اليمن*، فبراير.

[40] <https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-center/news/2019/prolonged conflict>

[41] تقرير البنك الدولي. (2021) "الآثار التعليمية للنزاع في اليمن". <https://www.worldbank.org/en/country/yemen>

[42] تقرير منظمة اليونسكو. (2022). "تأثير الحرب على التعليم في اليمن". <https://www.unesco.org/en/yemen>

[43] دراسة المركز اليمني للدراسات. (2020). "تحديات التعليم العالي في اليمن خلال النزاع". <https://www.yemenstudies.org>

[44] تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2022) "الزواج المبكر وتأثيره على تعليم الفتيات في اليمن"، ص 21022. <https://www.unfpa.org/yemen>

[45] تقرير منظمة اليونيسف. (2023). *الحرب وتدمير البنية التحتية التعليمية في اليمن*. <https://www.unicef.org/yemen>

[46] تقرير اليونيسف. (2022). *تأثير النزاع على نظام التعليم في اليمن*. <https://www.unicef.org/yemen>

إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، دراسات إفريقية، العدد 47، 2012م.

[27] البنك الدولي. (2018). *مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار*.

[28] صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2021). *وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن*.

[29] تأثيرات الحرب والصراع على التعليم في اليمن (الواقع والتحديات والحلول) تأتي يوم الخميس 23 يونيو 2022 - 4:00 مساءً - 6:00 مساءً بتوقيت صنعاء عبر منصة الزووم [inee.org/ar/events/tathyrat-all](https://www.inee.org/ar/events/tathyrat-all)

[30] تقرير البنك الدولي. (2021). *تأثير النزاع على النساء العاملات في اليمن*. <https://www.worldbank.org/en/country/yemen>

[31] منظمة العمل الدولية. (2022). *تأثير الحرب على مستوى الدخل بين النساء في اليمن*. <https://www.ilo.org/yeme>

[32] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). *الفقر المدقع وتأثيره على النساء في اليمن*. <https://www.undp.org/yemen>

[33] تقرير منظمة الفاو. (2022). *أثر الحرب على المشاريع الزراعية للنساء في اليمن*. <https://www.fao.org/yemen>

[34] تقرير البنك الدولي. (2020). *"الأوضاع الاقتصادية في اليمن وتأثيرها على المرأة"*. <https://www.worldbank.org/en/country/yemen>

[35] دراسة منظمة العمل الدولية. (2021). *الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على النساء في اليمن*. <https://www.ilo.org/yemen>

Yemeni Women"
<https://arabstates.unwomen.org/en/where-we-are/yemen>

[52] "World Bank Yemen Economic Update" (2022).
<https://www.worldbank.org/en/count-ry/yemen>

[53] "International Crisis Group (2021).: The War's Impact on Women Entrepreneurs in Yemen"
<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen>).

[54] "UNDP Yemen (2021): Gender and Economic Challenges"
<https://www.undp.org/yemen>

UN OCHA Yemen Humanitarian [55]
 Update (2023). "
<https://www.unocha.org/yemen>

[47] تقرير البنك الدولي . (2021). *تحديات التعليم في اليمن في ظل النزاع*.
<https://www.worldbank.org/en/count-ry/yemen>

[48] تقرير منظمة الصحة العالمية. (2022). *التأثير النفسي والاجتماعي للحرب على النساء والفتيات في اليمن*.
<https://www.who.int/yemen>

[49] تقرير منظمة اليونسكو . (2023). *التعليم في أوقات النزاع: حالة اليمن*.
<https://www.unesco.org/en/yemen>

[50] Oxfam Yemen (2022).: "Women's Livelihoods in Conflict"
<https://www.oxfam.org/en/countries/yemen>

[51] "UN Women (2023).: The Economic Impacts of Conflict on